

التجربة الجزائرية لتأميم النفط وتأثيرها على السيادة والتنمية الاقتصادية للدولة

*The Algerian experience of nationalizing oil and its impact
on the sovereignty and economic development of the country*

د. عبد المومن بن صغير

أستاذ محاضر قسم (أ)

كلية الحقوق والعلوم السياسية

جامعة الدكتور مولاي الطاهر سعيدة

abdelmoumenebenseghier@yahoo.com

تاريخ إرسال المقال: 2020-04-17 تاريخ قبول المقال: 2020-05-12 تاريخ نشر المقال: 2020-06-03

الملخص:

بعد قرار تأميم المحروقات إحدى القرارات المهمة والحاسمة في تاريخ الدولة الجزائرية الذي اتخذته خلال خمسين سنة تقريبا أي في : 24 فيفري 1971، وقد أدى ذلك إلى فك قيود التبعية الاقتصادية، وذلك بتحرير قطاع المحروقات من التبعية المتزايدة للدولة الفرنسية، من خلال عملية استكمال الاستقلال الاقتصادي تبعا للاستقلال السياسي. وبالتالي تحقيق السيادة الفعلية على الثروات النفطية والغازية على حد سواء .
وقد ابقى القرار منذ تلك الفترة إلى غاية اليوم بالنص على أهم مبدأ في القانون الممثل في القاعدة 49/51 التي تعطي لسوناطراك الحصة الغالبة في كل مشروع استثماري بالشراكة مع الشركات الأجنبية.
الكلمات المفتاحية: تأميم النفط، السيادة الاقتصادية، الاستقلال الاقتصادي، الاستقلال السياسي، سوناطراك، الشركات الأجنبية.

Abstract :

The decision to nationalize hydrocarbons is one of the important and decisive decisions in the history of the Algerian state that it adopted during almost fifty years, that is: February 24, 1971, and it led to the lifting of the restrictions of economic dependency, by liberating the hydrocarbon sector from the increasing dependence of the French state, through the process of completing economic independence according to For political independence, and thus achieving effective sovereignty over both oil and gas resources.

And the decision has been kept from that period until today, stipulating the most important principle in the law represented in rule 51/49, which gives Sonatrach the dominant share in every investment project in partnership with foreign companies.

key words:

Nationalization of oil, economic sovereignty, economic independence, political independence, Sonatrach, foreign companies.

المقدمة:

تشكل ظاهرة التأمين بصفة عامة إحدى النظم القانونية الحديثة نسبيا، وقد جاءت هذه الظاهرة على أنقاض الرأسمالية التي كانت تستغل بشتى الطرق والوسائل إلى السيطرة على الثروات والموارد الطبيعية للدول النامية.

أصبح اللجوء إلى التأمين ظاهرة في كل الدول رغم اختلاف نظمها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، ومستندا إلى العديد من الأسس، أهمها حرية الدولة في اختيار نظامها السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وبالتالي حريتها في السماح بوجود أو عدم وجود أموال مملوكة للأجانب فوق إقليمها، ومبدأ السيادة الدائمة لكل دولة على مواردها الطبيعية وحريتها في التصرف فيها .

ويمكن تعريف التأمين على أنها: " تلك العملية التي بمقتضاها تنتقل ملكية مشروع، أو مجموعة من المشروعات إلى الجماعة بقصد إقصائها عن الإدارة الرأسمالية تحقيقا للمصلحة العامة ".
- أو أنها: " العملية التي بمقتضاها تنقل ملكية المشروع، أو مجموعة من المشروعات إلى الأمة تحقيقا للمنفعة العامة بهدف كف يد الإدارة الرأسمالية " .

ومن بين التجارب الدولية الرائدة في مجال التأمين، وخاصة تأمين النفط، نذكر التجربة الجزائرية لتأمين النفط الذي اتخذ بموجب صدور قرار التأمين بتاريخ: 1971/02/24.

لم تكن التجربة الجزائرية للنفط تجربة محصورة النطاق بين فرنسا والجزائر، أي في إطار العلاقات بين بلدين فحسب، وإنما كانت تجربة ذات صدى واسع تعدت حدودها إلى بقية الدول النامية التي كانت ثرواتها ومواردها الطبيعية تحت سيطرة ونهب الدول الاستعمارية والشركات الإمبريالية الاحتكارية .

إن تجربة الجزائر لتأمين المحروقات كان لها دلالات عميقة الأثر على الصعيد الدولي، فعلى أساسها حطمت أسطورة الشركات المستغلة لثروات البلدان النامية، والتي كانت تقف أمام كل بلد يرغب في الحصول على الاستقلال السياسي والاقتصادي بتحرير ثرواته من أيدي الاحتكارات الأجنبية، والتي كانت تراها هذه الأخيرة ضرب لمصالحها الحيوية.

وفي هذه الدراسة سوف نركز على تأثير التجربة الجزائرية لتأمين النفط على المستوى الداخلي من خلال السيادة والتنمية الاقتصادية للدولة.

فإلى أي حد أثرت التجربة الجزائرية لتأمين النفط على السيادة والتنمية الاقتصادية ؟

وقد استعنت بالمنهج التحليلي، لتحليل تأثير التجربة الجزائرية لتأمين النفط على السيادة، ثم التنمية الاقتصادية للدولة على التوالي .

وللإجابة على إشكالية البحث الرئيسية ، تناولت تقسيم الدراسة على النحو الآتي:

1- انعكاس التجربة الجزائرية لتأميم النفط على السيادة الاقتصادية للدولة:

لقد استطاعت الحكومة الجزائرية أن تقرض منطقها على الحكومة الفرنسية قبل قرار التأميم سنة 1971 حين وظفت وببراعة العلاقات الجزائرية-الأمريكية في موازنة مع السياسات الفرنسية بالجزائر، وأدركت الحكومة الفرنسية المساعي الأمريكية في منافسة المصالح الفرنسية النفطية بالجزائر، فسارعت إلى طلب التعاون الغازي مع شركة سوناطراك في مشروع فرنسي جزائري لتصدير الغاز إلى فرنسا بمعدل 1.5 مليار متر مكعب من حاسي الرمل يجري تمييعها في مصنع تمييع الغاز بسكيكدة قبل نقلها إلى فرنسا .

وقد وظف الرئيس الراحل هواري بومدين قدرات الجزائر النفطية في عقد شراكات متعددة مع عدة دول كبرى في العالم، كالإتحاد السوفياتي، الولايات المتحدة الأمريكية، الصين، إيطاليا، وكان الهدف من وراء ذلك هو تنويع فرص التعاون حتى لا ترتفع الجزائر بالتبعية لبلد واحد ألا وهي فرنسا، ونتيجة لهذه السياسة نما الإنتاج الجزائري للبتر وكيمياويات من 34 مليون طن سنة 1966 إلى 50 مليون طن سنة 1972.

مع العلم أن سعر النفط آنذاك كان يقدر بـ 02 دولار للبرميل (ما يعادل 06 دولار حاليا)، كما ازدادت الضرائب الجزائرية على منتجات الشركات الأجنبية، وانعكس ذلك على مداخيل الخزينة العمومية .

وتتجلى أهمية قرارات التأميم الجزائرية على الصعيد الوطني في كونها خطوة منطقية جديدة تدخل في نطاق سلسلة التدابير المماثلة التي اتخذتها الجزائر خلال السنوات الماضية، وكانت تستهدف هذه النتيجة إلى استعادة الجزائر لحرية التصرف في ثرواتها البترولية، والتحرر من نظام الامتيازات الاحتكاري الذي ورثته من العهد الاستعماري .

كما أنها اعتبرت بمثابة التغيير الجذري الحاسم الذي سطر ومهد لبداية هامة لدعم سياسة التطور المستقل في الاقتصاد الوطني، وتحويله من اقتصاد غير مستقر ووحيد الجانب إلى اقتصاد ثابت وطني وغير تابع ومتكامل.

إن أهمية التأميم الجزائري للنفط يكمن أيضا في بناء الاستراتيجية الجديدة التي سارت عليها الدولة بعد إصدار قرارات التأميم، ويظهر ذلك بوضوح من خلال الأهداف التي تبنتها السياسة الجزائرية في ميدان البترول، وتمثلت في خطوتين هامتين اعتبرت كبداية أولية نحو التحرر الاقتصادي من قيود الاستعمار الفرنسي بغية استكمال الاستقلال السياسي على النحو الآتي :

1.1- تحقيق السيادة الفعلية على الثروات النفطية:

لقد اتضح للدولة الجزائرية عدم استكمال الاستقلال السياسي بدون التحرر من قيود التبعية الاقتصادية، والتي هي نتيجة بقاء الثروات الطبيعية، لا سيما المحروقات في يد وتصرف وسيطرة الشركات الأجنبية الاحتكارية البترولية، والسبب في ذلك هو أن الاستعمار مهما كانت الطرق والوسائل التي استعملها تبقى في الأخير ظاهرة هدفها الأساسي هو نهب الثروات والموارد الطبيعية للبلد المستعمر، لذلك لا يكتمل الاستقلال السياسي لبلد ما بمجرد طرد المستعمر من هذا البلد، بل

يجب أن يقترن ذلك الطرد باستعادة السيطرة على الثروات الوطنية من أي استغلال، ومهما كانت الطريقة المتبعة، وفي هذا الصدد يشير أحد رواد حركة التحرر من الاستعمار إلى حقيقة وأساس التحرر بقوله: (إن الكثير من حركات التحرر طردت الاستعمار من باب لكنها أعادته من الشباك، بصيغة استثمار الثروة التي حررت مع منح رشوة للنظام، أو لفئة من المجتمع، فما الذي تغير؟ لم يحصل تغيير جذري وحقيقي أخرج الاستعمار وتمت السيطرة على الثروة لكنها أعيدت بصيغة فنية مموهة غالبا تحت شعار نقص الخبرات الوطنية، مع أن الخبرات الوطنية موجودة أو أن بالإمكان اكتسابها خلال فترة قصيرة، إن معنى التحرر تحديدا هو ليس فقط استعادة الثروة الوطنية بل منع الأجنبي من السيطرة عليها مجددا بعد تأميمها كليا أو جزئيا أو بأي صيغة، وقيام الأطارات الوطنية باستثمارها مع إمكانية الاستفادة من الخبرة الأجنبية، بصيغة تقديم الخبرة لقاء أجر ولفترة محددة، كما أن التحرر يشمل منع تحويل المالك الأجنبي إلى مالك محلي يستولي على الثروة الوطنية الأساسية ويحرم الشعب منها).

إن تأميم الجزائر للبترول مكنها من القضاء على التبعية التي كانت تسيطر عليها مدة قرن ونصف من الناحية السياسية والاقتصادية والاجتماعية على حد سواء (باتفاقية ايفيان والاتفاقيات التي جاءت بعد ذلك باسم اتفاقية التعاون وخاصة اتفاقيات 1965).

ويذكر أنه من بين نجاح تجربة التأميم في الجزائر، هو ذلك الصمود من قبل الحكومة على كل الضغوط والمناورات الكثيرة التي قام بها الجانب الفرنسي، والمشاكل المتعددة التي أثارها والوسائل المتنوعة التي استخدمها لعرقلة التأميمات والحيلولة دون نجاحها، ورغم كل هذه التعقيدات إلا أن عملية التأميم قد نجحت وتم تنفيذ قراراتها في 24 فيفري 1971، وطبقت تطبيقا كاملا بخضوع الشركات الفرنسية لها خضوعا تاما، كما تم تحقيق كافة النتائج التي كانت متوخاة من جراء هذه العملية .

أ- الاعتراف الفرنسي بقرار تأميم النفط

وقد تأكد هذا النجاح بصورة نهائية قاطعة بعد أن تراجعت الشركات الفرنسية عن مواقفها المتعنتة، ورضخت للقرارات الجزائرية، وأبرمت كل من شركة البترول (Compagnie francaise des pétroles)

ومجموعة ألف-إيراب اتفاقيات مع شركة سوناطراك (بتاريخ 30 يونيو 1971) بالنسبة للشركة الأولى 11 نوفمبر ثم 15 ديسمبر بالنسبة للثانية، وهي الاتفاقيات التي خضعت بموجبهما هذه الشركات للمبادئ، والقواعد التي تضمنتها قرارات التأميم الجزائرية، وللأحكام التي تضمنتها التشريعات اللاحقة للتأميمات التي صدرت فيما بعد في 12 أبريل 1971.

إن ما يجدر الإشارة إليه في هذا الصدد حسب الصفة الرئيسية المشتركة لهذه الاتفاقيات ليس سوى عملية اعتراف، من الشركات الفرنسية بقرارات التأميم الجزائرية، وبها أعقبتها من تشريعات وقرارات تطبيقية، وأن جميع المبادئ الجديدة التي ستنشئها الجزائر في ميدان البترول قد تم إقرارها بشكل نهائي .

ب-الاتفاق المبرم بين شركة سوناطراك والشركة الفرنسية للبترول:

(Compagnie française des pétroles)

تتجلى أهم محتويات التي جاء بها الاتفاق المبرم بين الشركة الفرنسية للبترول في 30 يونيو 1971 وشركة سوناطراك ما يلي :

01- الاعتراف بشرعية التأميمات وبالقانون البترولي الجديد، وتنازل الشركة عن جميع مطالباتها في مواجهة الجزائر على إثر قرارات التأميم، وتتعهد الشركة بسحب جميع دعاواها ضد الجزائر، وخطابات التحذير التي كانت قد وجهتها للشركات والمؤسسات الأجنبية على إثر التأميمات .

02- تتنازل الشركة عن جميع مصالحها في خطوط الأنابيب وفي استثمار الغاز، وعن 51 بالمئة من مصالحها في إنتاج البترول لحساب سوناطراك، وتوافق على الدخول في مشاركة مع سوناطراك لاستثمار الجزء الباقي لها من المصالح، على أن تخضع هذه المشاركة الجديدة لأحكام القانون البترولي الجديد، وتكون لسوناطراك سلطة الرقابة فيها بحكم ملكيتها لـ 51 بالمئة من أسهمها .

03- موافقة الشركة على قبول التعويضات التي قررتتها الجزائر، والتي احتسبت على نفس الأساس الذي اعتمدته الجزائر، وهو مقياس سيل النقد المحسوم، أو (الدخل النقدي الصافي) على النحو الذي سبق تبيانه.

وفي هذا تأكيد لعدالة التعويضات التي كانت قد قررتتها الجزائر، وتأكيد لمدى ملائمة المقياس الذي اعتمدته الجزائر بهذا الخصوص، وتدفع هذه التعويضات ومقدارها (06 مليون دولار)، خلال ست سنوات ابتداء من شهر أوت 1972.

04- تقوم الشركة الوطنية سوناطراك بدور المنفذ للأعمال ولحساب المشاركة الجديدة، أي أنها هي التي تتولى مباشرة عمليات التنقيب والإنتاج.

05- تتعهد الشركة الفرنسية، بأن توظف استثمارات تعادل 100 مليون دولار في الجزائر خلال الخمس سنوات الأولى من الاتفاق .

06- تتعهد الشركة بأن تعيد للجزائر 02.75 دولار عن كل برميل مصدر، وهذا الرقم يمثل كلفة الإنتاج ومجموع التزاماتها الضريبية.

07- تخضع الشركة للنظام الضرائبي الذي تقرر بموجب التشريعات الجزائرية الصادرة في 12 أبريل 1971 الذي سيأتي بيانه بالتفصيل لاحقا.

08- مدة الاتفاق خمس سنوات، ويجوز بالاتفاق المشترك للطرفين تجديده لمدة خمس سنوات أخرى، فإذا لم يتم الاتفاق على ذلك، فإن الاتفاقية قد تضمنت النص على الأسس التي يتم بموجبها نقل ملكية مصالح الشركة الفرنسية إلى سوناطراك.

09- تعتبر المحاكم الجزائرية هي صاحبة الاختصاص للفصل في المنازعات التي تنشأ بين الجانبين ج- الاتفاق المبرم بين شركة سوناطراك ومجموعة ألف-إيراب (15 ديسمبر 1971):

يتفق هذا الاتفاق مع سابقه الشركة الفرنسية للبترول في كونه يتماثل في معظم أحكامه، إلا أنه يختلف عنه في أنه ينص على إعادة النظر في الأحكام الضريبية، وفي التزامات الاستثمارات وإعادة التحويل للجزائر خلال عام 1975، وتنتهي مدة هذا الاتفاق في 31 ديسمبر 1980.

ويكمن الفرق الرئيسي بين هذا الاتفاق واتفاق الشركة الفرنسية للبترول إلى الوضع الخاص لمجموعة إيراب، إذ تبين بأن مجموع ديون إيراب نحو الجزائر والاستحقاقات الضريبية المتأخرة عليها للجزائر يفوق بكثير معدل مقدار التعويضات التي تستحق لها عن مصالحها التي شملها التأمين، ولهذا فقد وافقت إيراب على أن تتنازل لسوناطراك عن جزء هام من المصالح التي تركتها لها قرارات التأمين، وعلى الأخص نصف حقوقها في حقل حاسي مسعود وجميع حقوقها في شركة كريس لتسوي جميع ديونها نحو الجزائر، وفي ماعدا ذلك فإن الاتفاق المبرم مع إيراب يتماثل مع الأحكام التي تضمنتها اتفاقية الشركة الفرنسية للبترول.

هذا وتجدر الإشارة إلى أنه في 17 ديسمبر 1971 أبرمت اتفاقات جديدة مستقلة مع كل من الشركة الفرنسية للبترول ومجموعة إيراب أصبحت بموجبها سوناطراك هي المالكة الوحيدة لمعمل أسالة الغاز بسكيكدة (وهو معمل الذي كان تابعا للشركة الجزائرية-الفرنسية المختلطة، سومالغاز)، ولكامل مصفاة الجزائر، كما لإسالة الغاز من 26 بالمئة إلى 49 بالمئة. رفعت نسبة مساهمة سوناطراك في معمل كاميل (camel).

2.1- عوامل نجاح التجربة الجزائرية لتأمين المحروقات:

وفيما يتعلق بآبرز عوامل نجاح التجربة الجزائرية في تأمين المحروقات نذكر:

على أنه بالرغم من تغير الظروف الدولية من (1958-إلى 1971)، وازدياد حاجة العالم الغربي إلى البترول، إلا أن الجزائر كانت في الواقع مدينة في نجاحها لـ: أ-وفاء قيادتها للثورة وحرصها على استمراريتها، بتجديدها من خلال عمليات ملموسة، بدل الاكتفاء بترديد الشعارات فارغة المحتوى والأهداف.

ب-وضوح تصور شروط الاستقلال الاقتصادي عند القيادة الجزائرية، أي قرارات 24 فبراير 1971 لم تكن عملا ارتجاليا، وعشوائيا بل كانت تندرج ضمن استراتيجية شاملة هي التي كانت تتحكم في توجيه الخطوات التكتيكية وليس العكس.

ت-تصميم القيادة وعدم تراجعها في وجه التهديدات والمؤامرات، نتيجة التكوين الثوري من جهة، والفهم الدقيق لطبيعة المرحلة الحاسمة والمصيرية من جهة ثانية.

ث-التوقيت الدقيق للعملية بفضل التحليل العلمي لمعطيات القضية.

ح-وقوف بعض الأصدقاء العرب إلى جانب الجزائر، كما هو الشأن بالنسبة إلى دولة ليبيا.

إذن من هذا المنطلق، يمكن القول بأن الاستقلال الحقيقي للجزائر، والذي عبر عنه الرئيس الراحل هواري بومدين من خلال خطابه: (إن تأمين البترول يعتبر خطوة هامة في سبيل التحرر الوطني والتحول الاجتماعي للجزائر)، ويفهم من هذا بأن الاستقلال الحقيقي للجزائر هو الذي تتجلى فيه سيادتها الوطنية في كل مظاهرها على الوحدة الترابية وعلى الثروات الطبيعية الباطنية، ومن

خلال توجيه سياستها الخارجية حسبها تراه أو ما تمليه عليها إرادتها لغرض تحقيق مصلحتها العامة، وتكون غير مقيدة تجاه السيادة الأجنبية الأخرى من جميع النواحي، وتصبح بذلك الدولة تختلف وضعيتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية عن كثير من الدول الحديثة العهد بالاستقلال.

ونستطيع القول بأن قرارات التأميم قد شكلت تحطيمًا للدعاية الاستعمارية التي كانت تشك في إمكانية التحرر من الاحتكارات البترولية، كما أنه كان للتأميم دور كبير لدعم سياسة وطنية للتطور نحو مستقبل أفضل.

ونتيجة لذلك فقد استرجعت الجزائر ثرواتها الطبيعية ووجهتها حسب أهداف خطة التنمية الشاملة للبلاد، وحسب الاحتياجات الأولية للشعب، وهذا ما يمثل مظهرا من مظاهر السيادة الفعلية الحقيقية التي تجمع بين السيادة السياسية والاقتصادية، وبالتالي تحقيق الاستقلال الكامل والمنشود.

3.1- مدى انعكاس ظاهرة التأميم على تحقيق السيادة الدائمة على قطاع المحروقات:

ومن مظاهر تحقيق الجزائر سيادتها على ثرواتها النفطية ما يلي:

قيام صناعة بترولية كاملة في الجزائر.

خلق تكامل اقتصاديين كافة القطاعات الثلاث (الصناعة والزراعة والتجارة) عن طريق دمجها.

مراقبة الدولة لكامل مراحل استخراج البترول من تنقيب وإنتاج ونقل وتكرير وتسويق.

رفع معدل الادخار القومي الذي يمثّل فيه البترول موردا أساسيا.

قيام الدولة بعملية التصنيع المتواصلة بجد وحزم، فالمركبات والوحدات الصناعية القائمة في الجزائر لا تقل قيمة وأهمية من المصانع الموجودة في الدول الصناعية المتقدمة.

تحرير جزء هام من الصناعة الوطنية، وتخليصها من التبعية الاقتصادية للخارج

-إتاحة الفرصة للبد العاملة والإطارات الجزائرية لكي تتكون وتوضع لخدمة البلاد، ويؤكد هذا المعنى الميثاق الوطني حيث يقول: (إن التأميم في الجزائر قد أتاح من الناحية العملية ارتقاء العمال والإطارات الوطنية بسرعة إلى مستوى المسؤولية الاقتصادية الحقيقية، وهو لهذا يعتبر رمزا لانتقالهم إلى طور الرشد على الصعيد الاقتصادي، فالتأميم هو الذي مكن مجموع العمال أن يعوا دورهم في القيام بوظيفتهم كمنتجين مسؤولين، وهو الذي فتح للإطارات سبيل التحكم في التسيير، إذ فرض عليهم مهمات جديدة تستلزم التحلي بروح المبادرة والحسم كما وضع المسيرين وجها لوجه أمام مصاعب السوق الخارجية والأنشطة المعقدة التي تحتم عليهم مسابقة ركب التقدم التقني والاقتصادي) بعد المفاوضات وصدور قرار التأميم، لم يعد في الجزائر أي امتياز أجنبي في مختلف الأنشطة البترولية مثل مراحل النقل والتسويق وإنتاج البترول.

-نسبة مشاركة شركة سوناطراك لا تقل عن 51 بالمئة في عقود البحث والتنقيب عن البترول، وبشرط

أن تتولى بنفسها دور المنفذ الرئيسي للأعمال.

-سيطرة الدولة على ملكية الغاز سيطرة كاملة.

-فرض الضرائب بنسبة 55 بالمئة من الأسعار المعلنة.

فرض إتاوة 12.5 بالمئة على البترول، و 5 بالمئة على الغاز الطبيعي.

جميع المدفوعات تتم بالدينار الجزائري الذي يشتري من البنوك الجزائرية.

إن عملية تأمين النفط في الجزائر، وعلى الصعيد الوطني الداخلي قد ساعدت وبشكل كبير تحويل القطاع البترولي في الجزائر من قطاع احتكاري استعماري إلى قطاع وطني مرتبط عضوبا بالاقتصاد الوطني يشكل خطوة هامة وكبيرة في سبيل الازدهار والنمو الاقتصادي، وهذا ما أشار إليه الرئيس الراحل هواري بومدين بشأن حديثه عن التأمين وأهميته الاقتصادية على النحو التالي: (إننا نعتبر هذا كله من مشمولات السيادة لبلادنا، ومن الاختيارات الأساسية لشعبنا ونحن لم نفاوض أبدا في اختياراتنا الأساسية، لقد أخبرنا الفرنسيين قبل اليوم وقلنا لهم إن نيتنا هي المراقبة، وأعلنت ذلك في كل مناسبة ومنذ سنوات، لكن المسألة مسألة وقت واليوم حان الوقت لكي تدخل هذه الاختيارات الأساسية حيز التطبيق، وحيز التنفيذ ابتداء من هذه اللحظات وهذه الدقائق).

ومن أهم عناصر السياسة البترولية الجديدة بالجزائر بعد التأمينات تعتمد على المعطيات التالية :
01-استرداد مقومات السيادة الكاملة على قطاع الثروة البترولية، وبشكل هذا الهدف مبدأ دستوريا، حيث نص الدستور في مادته التاسعة في مقدمته على ما يلي: (تقوم دعائم الدولة الجزائرية التي استعادت كامل سيادتها على مشاركة الجاهلير الشعبية في تسير الشؤون العمومية، وخوضها النضال من أجل التنمية التي تستهدف خلق القاعدة المادية الاشتراكية بعد أن تم تحرير الاقتصاد الوطني من كل تسلط إمبريالي).

إن الاستقلال الحقيقي كما عبر عنه الميثاق الوطني يستلزم الاستقلال الاقتصادي المرتكز أساسا على استعادة الثروات الطبيعية، ولذلك كانت قرارات التأمين في فبراير 1971 آخر حلقة في الصراع لاستعادة آخر مراحل السيادة الوطنية على الثروات الطبيعية.

02-استعادة الثروات الطبيعية فرض على الأمة ضرورة الاعتماد على نفسها أولا لتوفير شروط الاستقلال الفعلي، ولذلك منحت سوناطراك دور منفذ الأعمال، ويعني ذلك توفير إطرار وطنية تعتمد على نفسها وتستطيع أن تسير لنشاط البترولي دون الاعتماد على مصادر أجنبية والقضاء على كل أشكال التبعية.

وقد نص مرسوم البترول الأساسي على أنه: (لا يجوز لأي شخص طبيعي أو معنوي القيام بأي نشاط بترولي إلا عن طريق المؤسسة الوطنية "سوناطراك")، وهذا الدور الجديد كفيل بالسيطرة على مظاهر الصناعة البترولية في جميع أوجه مراحلها المتعددة للاستفادة من كافة العوائد وتكوين إطرار فنية وإدارية في صناعة فرض عليها الاستعمار غطاء محكما من السرية والاحتكار.

03-دمج الصناعة البترولية بالقطاعات الاقتصادية الأخرى، وبذلك تحقق اقتصادا يعتمد على تنوع مصادر الدخل.

ويعني هذا الأسلوب في الدمج: قيام تنسيق وتعاون بين جميع قطاعات التنمية التي تتبع تطبيق برامج مالية واقتصادية وفقا لخطة هدفها الاستفادة من كافة عناصر الإنتاج لتكوين قطاع إنتاجي في مجال الصناعات الأساسية التي تضيف دورا جديدا في مجال تنمية قطاع الصناعة البترولية.

ولإجراء تخطيط في الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية، ورفع معدل إنتاجيتها يتوقف على معدل نمو الصناعة البترولية.

04-زيادة مجال البحث واستثمار الثروات البترولية، فمن المعلوم أن إنتاج البترول يتوقف على حجم الاحتياطي، فكلما زادت معدلات اكتشاف البترول كلما اتاح ذلك إمكانيات إنتاج تكفي لتغطية احتياجات التنمية الحالية وتؤمن حاجة الأجيال المستقبلية، وحققها في الثروات البترولية.

05-تأمين احتياجات السوق المحلية من الطاقة بسعر مناسب، وبالتالي يتم توفيراً لمصدر الأساسي لتسيير النشاط الصناعي .

06-تكوين الإطارات الوطنية وتدريبها من أجل رفع مستواها الفني، وقد انتهجت الجزائر سياسة تعتمد على تدعيم التعليم التقني وإرسال البعثات للتكوين بالخارج، وإنشاء معاهد العلمية المتخصصة في تكوين الإطارات العالية والمتوسطة للوفاء بكافة احتياجات القطاعات الاقتصادية من القوة البشرية المدربة وفقاً لأحدث النظم الدراسية.

وهذا ما أكدته نص الميثاق الوطني بقوله: (إن التكنولوجيا الناجمة عن تطلع الإنسان دوماً إلى مضاعفة طاقاته ورفع مستوى قدرته، ومدى تأثيره على الطبيعة والتخفيض من نسبة أعبائه وتحسين نتائج أعماله كما وكيفا، ويتأكد اليوم دور التكنولوجيا على الأخص باعتبارها وسيلة لرفع إنتاجية العمل ووضع موارد العلم في خدمة التقدم والنهوض بالإنسان) .

07-التعاون في المجال الدولي مع كافة البلدان من أجل تنسيق الجهود وتوحيد قوى دول العالم الثالث لمحاربة التخلف، حيث تواجه أصحاب الامتيازات الذين نهبوا ثرواتهم في الماضي، وقد يستخدمون كل الوسائل من أجل تحقيق السيطرة بأشكال جديدة .

وتتجلى أسس هذا التعاون من خلال :

أ-تحقيق سوق عربية مشتركة : فهو ضرورة يفرضها التصنيع لما يترتب عليه من اتساع نطاق السوق، كما أن التركيز على الصناعات الإنتاجية يدفع بالبلدان المنتجة من التخلف إلى التنمية، وما يترتب عليه من آثار ترتكز أساساً في التغير الجوهري لقطاعات الاقتصاد وتنويعها والاعتماد عليها كمصدر أساسي للدخل القومي وبالتالي تحقيق ما يسمى بالتكامل المالي العربي .

وبشكل حجم السوق دوراً أساسياً في تحديد إستراتيجية التنمية، فكلما اتسع حجم السوق كلما أمكن تحقيق طاقات إنتاجية تستوعب الطلب الفعلي من المنتجات .

ويؤدي ذلك إلى ترشيد الموارد الاقتصادية بصفة عامة وقطاع المحروقات بصفة خاصة .

ب-إقامة علاقات مع جميع بلدان العالم على أساس احترام السيادة، وتوازن المصالح وعدم التدخل في الشؤون الداخلية.

ج-التعاون مع الدول الاشتراكية، وتشمل هذه السياسة جميع الميادين، وتنطلق من مبدأ الكفاح المشترك ضد الاستعمار في كافة أشكاله وصوره.

د-التعاون مع القوى التقدمية بالعالم الثالث والقوى الديمقراطية في البلدان الغربية، وكل القوى الاشتراكية في العالم على أساس التحرر السياسي والاقتصادي .

هـ-فتح أفاق جديدة للتعاون مع الدول الأوروبية على أساس المساواة والعدالة.

و-ارتكاز مبادئ التعاون الدولي على أساس إزالة الخلافات عن طريق إقامة الحوار بين الشمال والجنوب ومساهمة البلدان الغنية والمتطورة في إقامة توازن عادل يحقق طموح شعوب البلدان السائرة في طريق النمو خاصة، وأنه قد ترتب على الحركات الوطنية للتحرر الاقتصادي والاجتماعي حصول معظم بلدان المكافحة على استقلالها، ومع طغي التطور الاقتصادي الهائل السائد بالعالم الحديث نشأت فجوة بين بلدان العالم الثالث والدول المتقدمة صناعيا.

2-انعكاس التجربة لتأميم النفط على التنمية الاقتصادية للدولة:

تتجلى انعكاس التجربة الجزائرية لتأميم النفط على التنمية الاقتصادية للدول من خلال:
-تطوير الصناعة البترولية ودمج قطاع البترول في الاقتصاد الوطني.
-استثمار في الغاز الطبيعي وصادراته.

1.2-تطوير الصناعة البترولية ودمج قطاع البترول في الاقتصاد الوطني:

لقد أدركت الجزائر مدى أهمية الاستقلال الاقتصادي إلى جانب الاستقلال السياسي، والذي لن يتحقق ولن يكتمل إلا إذا سيطرت سيطرة فعلية على ثرواتها الطبيعية، وإدراجها ضمن خطة شاملة تحتل المرتبة الأولى وتأخذ كامل العناية والاهتمام في برامج التنمية الوطنية، والذي اتخذت التنمية الاقتصادية طابعا مميزا عن التنمية الاقتصادية بالبلدان الأخرى، حيث أدمجت الجزائر الدور السياسي للهدف الإنمائي بالتنمية ذاتها ومن هنا كان عبء التنمية مسؤولية القيادة والمواطن.

ويؤكد الميثاق الوطني هذا المعنى بقوله: (إن مفهوم التنمية في الجزائر ينصرف إلى أنها عملية تمكن الثورة من بلوغ غاياتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهذا التصور الذي وضعته الثورة الجزائرية للتنمية يعني استقلال السياسي هو مجرد مرحلة في تطور المسيرة الثورية.

إن الاستقلال الحقيقي يستلزم الاستقلال الاقتصادي المرتكز على استعادة الثروات الطبيعية، وعلى تملك وسائل الإنتاج الكبرى وتوازن المبادلات الخارجية، والاستقلال المالي للدولة، وإحداث سوق وطنية مع التحكم في التكنولوجيا.

وأیضا: "إن الفكرة الرئيسية التي تركز عليها سياسة التنمية في الجزائر تلتخص في اعتبار التنمية كلا متكاملا، وأنها مجموعة أنشطة تتناول كل جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتنظيمها روابط متلاحمة في حركة موحدة المنهج والغاية).

ومن هنا كان موضوع التنمية الاقتصادية محل اهتمام السلطة السياسية والشعبية، وارتكزت التنمية الجزائرية على عناصر ومقومات أساسية أهمها :

-دعم الاستقلال السياسي بالاستقلال الاقتصادي من خلال استرجاع الثروات الوطنية وإعادة تقييمها وإقامة قاعدة اقتصادية متكاملة.

-إتباع سياسة الاعتماد على النفس في استغلال الموارد الطبيعية، واستثمار الإمكانات البشرية والاقتصادية ضمن مخططات تنموية شاملة تهدف إلى إقامة مجتمع متحررون التبعية وخال من أشكال الاستغلال .

تطوير ومكنة الفلاحة، وإدخال أساليب التسيير الجماعي المسؤول وبناء السدود والعمل على توفير المياه الصالحة للشرب، والصناعة والزراعة واستصلاح الأراضي والحفاظ عليها من التصحر والانجراف والتشجير وصيانة الثروة الغابية وكهربة الريف.

-إقامة قاعدة صناعية قوية ومتكاملة تعتمد على تحويل وتصنيع ثرواتنا المعدنية وفق خطة استراتيجية توظف الطاقات المادية والبشرية.

-تشجيع القطاع الوطني الخاص وإدماجه بشكل مخطط ومدرّس في الحياة الاقتصادية للبلاد، دون أن يكون أداة للاستغلال أو يحتل المكانة الأساسية في النظام الاقتصادي، مع توجيهه في إطار سياسة التوازن الجهوي إلى إقامة مشاريعه في الجهات المحرومة والمعزولة تكميلاً لجهود الدولة في إقرار توزيع عادل للثروات الوطنية.

-تنشيط البحث العلمي والتكنولوجي، والعمل على تكييفه مع الواقع الجزائري، وإنشاء شبكة وطنية لمكاتب الدراسات تساهم في الإسراع بإنجاز مشاريع التنمية.

-إيجابية دور الخدمة الوطنية في التنمية والتعمير خاصة في المناطق الصعبة والمشاريع الوطنية الكبرى.

ومن ضمن تفعيل سياسة التنمية في الجزائر بناء قاعدة صناعية قوية تتجلى في الصناعة البترولية. وتلعب الصناعة البترولية أحد أهم الركائز المهمة لتحقيق ذلك لأن سياسة التصنيع تؤدي إلى ربط القطاعات الأخرى وخلق العديد من الصناعات والنشاطات المتكاملة، لأنه تشكل التنمية في القطاع البترولي السبب الحقيقي للازدهار الاقتصادي، لها يحدثه من آثار مباشرة في كافة القطاعات، فالباحث عن قطاعات تخصصية من أجل التخطيط على أساس اعتماد إنتاجية البترول يعطينا نتيجة هامة، وهي تنمية كافة القطاعات الاقتصادية الأخرى غير البترولية.

إن النظرة الواعية لأهمية الصناعة بالجزائر كعامل ضروري للبناء الوطني من قبل السلطة الثورية جعلت الجزائر تختار طريق التصنيع وترتكز عليه في تنميتها الاقتصادية، وقد أدرك القادة بأن البناء الوطني للبلد الأخذ في النمو والمنتج للبترول والغاز لن يتم إلا في ظل اتباع سياسة التصنيع وخاصة الصناعة البترولية.

وتعتمد التنمية الاقتصادية في البلدان البترولية، والجزائر خاصة على قطاع البترول كمصدر أول للتمويل ومن ثم فإن أساس التنمية يعني حسن استثمار الموارد الطبيعية المتاحة، وترشيدها وتوجيهها للاستثمارات الإنمائية.

ونظرا لدور الصناعة في التنمية الاقتصادية، وباعتبارها تؤدي الدور الرئيسي والمحرك الأساسي لهذه التنمية نص الدستور الوطني في المادة 21 على دور الصناعة في المجتمع الجزائري كما يلي: (تستهدف الثورة الصناعية بالإضافة إلى الإنماء الاقتصادي، تغيير الإنسان ورفع مستواه التقني والعلمي، وإعادة تشكيل بنية المجتمع، وهي تعمل في نفس الوقت على تحويل وجه البلاد).

وتندرج الثورة الصناعية ضمن منظور اشتراكي يعطيها مدلولها العميق وأبعادها السياسية.

وبالتأميمات الأخيرة تدعمت الصناعة البترولية، وذلك باعتبار البترول شريان هذه الصناعة الحديثة، ونظرا لأثاره الإيجابية في كل الميادين، وتتجلى أهمية التصنيع من خلال السعي نحو تحقيق الأهداف التالية :

أ-النهوض بتصنيع شامل ومكثف، ويعنى ذلك لإسراع بمعدلات النمو الصناعي، ويشمل ذلك كل قطاعات الإنتاج بشكل متكامل وباستخدام التكنولوجيا الحديثة، وبذلك تحصل الدولة على تنمية متوازنة.

ب-التركيز على ضرورة إقامة الصناعات الأساسية التي تشكل دعامة التصنيع الحقيقي، كما تشكل أحد الشروط اللازمة لضمان الاستقلال الاقتصادي، فالتنمية الاقتصادية كما هو معلوم ترتكز على صناعات ذات إنتاجية، لأن الصناعات الاستهلاكية لا تعنى سوى إشباع الحاجات العامة للمواطنين، أما التنمية الاقتصادية فتعتمد على تكوين كفاءة إنتاجية عالية، وبذلك فإن مشكلة التنمية لا تبدأ بالاقتصاد فقط، وإنما تبدأ بالمشكلة الاجتماعية وكافة الظروف المحيطة بالدولة لأن التنمية تتحد عن طريق التطور الحاصل على أساس المقارنة بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة صناعيا .

وقد عبر الميثاق الوطني عن هذه الصناعات الأساسية بأنها الدعامة الرئيسية للتصنيع، ومثال هذه الصناعات التعدين والآلات الميكانيكية والكهربائية وصناعة السفن والبتروكيماوية وكيمياء المواد الأساسية، ويترتب على هذه الصناعات الأساسية عدة نتائج أهمها:

-تأمين استقلال الصناعة الوطنية .

-تزويد البلاد بمصادر الصناعة العسكرية .

-اعتبار الدفاع الوطني القاعدة اللازمة لاستقلاله وحرية تحركه.

ج-تطوير الصناعات التي تضيف مزيدا من القيمة على المواد الأولية، وتدعيم إنشاء وظائف جديدة، فالغاز الطبيعي ثروة قومية، وإضفاء قيمة لتلك المادة يشكل مصدرا جديدا للدخل يوازي الطاقة البترولية، وبالتالي تؤمن عدة مصادر للدخل القومي، وهذا ما وضعته الدولة كهدف استراتيجي تعمل على تحقيقه لها يترتب عليه من استثمارات ذات العائد المرتفع .

د-توفير كل الإمكانيات التي تتيح إنشاء صناعات خفيفة تلبى حاجة الاستهلاك المحلي بجانب الصناعات الأساسية، وهكذا يتضمن التصنيع قسمين: قسم خاص بالتصنيع اللازم لبناء قاعدة اقتصادية تضمن استمرارية التنمية، وقسم ثاني لإشباع حاجة المواطن وتحقيق المزيد من الرفاهية الاقتصادية .

هـ-توفير الظروف الملائمة لاستقلال الاقتصاد تقنيا عن طريق استخدام التكنولوجيا تدريجيا، من خلال ما عبر عنه الميثاق الوطني بقوله: (أصبح الجزائريون بممارستهم شتى المهام، وعلى جميع المستويات الصناعية على اتصال مباشر بالحياة العصرية وبخلاياها التي تصنع التقدم، وعلى هذا الأساس فمن الضروري أن يفتح الجزائريون على الصناعات تكنولوجيا، والتي يجب أن تجد مكانتها ضمن برامج تصنيع الجزائر) .

وعلى هذا الأساس تم اعتماد برامج أكثر تطوراً وضرورية لتحقيق التنمية، حيث الصناعة الحديثة أساسها التكنولوجيا، وبلوغ هذا التصور لا بد من تطبيق سياسة وطنية، كما نص عليها الميثاق عن طريق البحث العلمي، كما أن تطور الدراسات الهندسية الوطنية يمكن من بلوغ مرحلة أعلى في السعي وراء التحكم في التكنولوجيا، وهو ما يحقق الإنجازات الوطنية بالاعتماد على مصادر القوة البشرية المدربة وفقاً لأحدث التقنيات الحديثة، فازدهار العلوم والدراسات الهندسية يمكن من التحكم في التقنيات وبلوغ مرحلة الإبداع والابتكار وعدم التبعية للشركات الأجنبية التي تمتلك وسائل التكنولوجيا المتطورة، وبذلك تحقق الاستقلال العلمي والاقتصادي .

وتنظيم الصيانة التي تشكل شرطاً أساسياً لحسن تسيير الاقتصاد، وتمثل عاملاً من شأنه الحد من التبعية الخارجية، فالصيانة تشكل الوجه الثاني للتصنيع، لذلك نص الميثاق على ضرورة إقامة منشآت وخدمات فورية ضمن كل مؤسسة وطنية كبرى أو ضمن إطار مشترك بين عدة مؤسسات لتأمين صيانة معدات التجهيز، والآلات وجميع اللوازم التي هي في حيازة القطاع الصناعي للبلاد. ل-إقامة حزام صناعي جديد فوق سهول الهضاب العليا، وعلى تخوم الأطلس التلي والصحراوي للمساهمة في التوازن الجهوي والمشاركة بكيفية حاسمة في رفع القيمة الاقتصادية للبلاد.

ويراعى لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة ما يلي :

01-إنشاء صناعات تحل محل الصناعات المستوردة بحيث تخفض نسبة الاعتماد على الواردات الأجنبية من أجل ضمان عدم التبعية للاقتصاد الأجنبي .

02-توسيع السوق المحلية بزيادة عدد المنتجين وتدعيم صادراتنا بالأسواق العالمية على أسس تنافسية.

03-إنشاء مدن صناعية متكاملة للقضاء على مشاكل متنوعة كالإسكان والتكدس وتلوث البيئة، وتتيح إنشاء بنية هيكلية جديدة للاقتصاد .

04-اعتماد أسلوب التخطيط في مجال الصناعة البترولية على إنشاء مراكز صناعية متكاملة على غرار المدن البترولية الصناعية على نمط "حاسي مسعود".

05-تعديل التشريعات المالية: لتحقيق التنمية الشاملة لا بد من إصدار وتعديل التشريعات المالية والتي بواسطتها يمكن إحكام الرقابة في كافة مراحل إنتاج وتصنيع البترول، وبالتالي يمكن توجيه الأموال البترولية بالاستثمارات الإنتاجية .، لأن النقص في إصدار التشريعات المالية سيؤدي حتماً إلى وضع العوائق والحواجز الجمركية أمام حركة انتقال رؤوس الأموال وحرية الاستثمارات فيما بين الجزائر بالبلدان العربية .

ومن بين ملامح تطوير الصناعة البترولية في الجزائر نجد:

ميدان التكبير والبتروكيماويات :

انطلاقاً من مبادئ السياسة البترولية التي انتهجتها الجزائر، والرامية إلى دمج قطاع النفط في الاقتصاد الوطني وتوجيه استثماره نحو تصنيع البلاد، والإسراع في تميمتها ضمن خطة شاملة للتنمية الاقتصادية الوطنية بادرت الجزائر إلى ضرورة تأسيس صناعة بترولية .

ويرجع سبب اعطاء الجزائر أهمية كبيرة لقيام صناعة تكرير وطنية متطورة إلى سببين رئيسيين وهما:

-تلافي مخاطر تبعية السوق الداخلية للخارج في قطاع استراتيجية و قطاع تموين السوق الداخلية بمصادر الطاقة من المحروقات .

-تحقيق المكاسب المالية والاقتصادية التي تنجم عن قيام صناعة التكرير وتطورها من استثمارات، وخلق وظائف جديدة، وأجور وضرائب وقيمة مضافة للمنتجات المصنعة وأثر مضاعف ومساهم للاستثمارات، بالإضافة لما يتوفر من العملات الأجنبية الضرورية لاستيراد المنتجات المكررة. وكانت الجزائر تهدف من وراء ميدان التكرير إلى جعل الصادرات النفطية الجزائرية على شكل منتجات مكررة بدلا من تصديرها على شكل نفط خام .

وتجدر الإشارة إلى أن الجزائر كان لديها، عند اتخاذ قرارات التأميم معملان للتكرير: أحدهما صغير في حاسي مسعود (وطاقته 200 ألف طن سنويا)، والآخر معمل الجزائر العاصمة الذي وصلت طاقته إلى (02.7 مليون طن سنويا)، وقد أصبح هذان المعملان ملكا خاصا لسوناطراك، وكانت هذه الأخيرة قد تعاقدت عام 1969 على بناء مصفاة ثالثة في اريزو طاقته (02.5 مليون طن)، وقد تم بناء هذه المصفاة وتشغيلها عام 1972، وقد قررت سوناطراك في تلك الفترة بناء مصفاة رابعة في سكيكدة ستكون طاقته المبدئية (04 ملايين طن)، ويجري العمل الآن في إنشائها.

وقد بلغت صادرات الجزائر من المنتجات النفطية المكررة تتزايد من سنة لأخرى، حيث بلغت هذه الصادرات عام 1971 حوالي (278.000 طن)، لترتفع إلى (512.000 طن) عام 1972، لترتفع بنسبة كبيرة عام 1973 إلى 2.373.00 (طن).

و منذ ذلك الوقت، وبفضل المعامل التكرير أصبح للجزائر مكانة هامة من بين الدول التجارية في ميدان المحروقات، وخاصة ميدان الغاز الطبيعي، وهذا ما أكد دور الجزائر في سيادتها الكاملة على ثرواتها الطبيعية واستغلالها الأمثل لفائدة التنمية الاقتصادية، لا سيما بعد عملية التأميم .

-ميدان الصناعات البتروكيمياوية :

لقد أولت الجزائر اهتماما كبيرا، لتطوير الصناعات البتروكيمياوية، وذلك لاعتبارات مماثلة لتلك التي أملت الاهتمام بتوسيع صناعة التكرير، والمستمدة من رغبة الدولة في تحقيق الثروة الصناعية في قطاع الهيدروكربونات، والانتقال من مرحلة تصدير المواد الخام إلى مرحلة تصنيع قسم متزايد من انتاج النفط والغاز الطبيعي محليا وتصدير المنتجات المصنعة، لاسيما وأن الصناعة البتروكيمياوية تمتاز بقوة انعكاساتها الإنمائية على مختلف القطاعات الأخرى، وخاصة قطاعي الصناعة والزراعة، فالصناعة البتروكيمياوية تمثل همزة وصل العديد من النشاطات الاقتصادية.

ويذكر أن بعض المنجزات في مجال الصناعات البتروكيمياوية كانت قد أهتمتها الشركات الأجنبية وبالتالي لم يكن لها وجود لولا مبادرة شركة سوناطراك، والتي جرى العمل على إنجاز بعض منها عام 1972، حيث بدا التشغيل بعض الوحدات البتروكيمياوية، ومن بينها مجمع الأسمدة الفوسفاتية في عنابة

(الذي صمم لينتج 550 ألف طن من الأسمدة المختلفة، 450 ألف طن من حامض الكبريت، 175 ألف طن من حامض الفسفور، كما تم إنشاء وحدتين لمعالجة وتحويل المواد البلاستيكية في مدينة سطيف في الشرق الجزائري، كما تم في وقت لاحق إنجاز مجمع الميثانول بموجب إبرام عقد من قبل شركة مختلطة (شركة ألهر)، تملك سوناطراك 60 بالمئة من أسهمها، وتملك الشركة الإيطالية (للرنجات) 40 بالمئة من الأسهم .

ولا يزال يجري العمل في إنشاء مجمع المواد البلاستيكية الضخم في سكيكدة، والذي أبرم عقداً لإنشائه في شهر أكتوبر عام 1971 مع مجموعة من الشركات اليابانية، والشركة الإيطالية (سنم بروجيتي)، ونص العقدان على أن يبدأ الإنتاج بعد ثلاث سنوات ونصف من تاريخ وضع العقدین موضع التنفيذ كحد أقصى .

عمليات التنقيب وإبرام اتفاقيات مشاركة مع شركات أجنبية :

قبل عملية تأميم المحروقات في الجزائر لسنة 1971، كانت أغلب النشاطات المتعلقة بالبترولا تزال محتكرة من قبل الشركات الفرنسية والأجنبية بموجب العقود الامتيازات التي خلفها قانون البترول الصحراوي واتفاقيات ايفيان، خاصة الأعمال المتعلقة بالتنقيب عن المحروقات رغم قلة الاهتمام المتزايد لنشاط الشركات الأجنبية في ميدان التنقيب، والبحث بعد الاستقلال في ظل وجود مساحات شاسعة من البلاد لم تجر فيها عملية الاستكشاف .

الأمر الذي شجع سوناطراك إلى بذل نشاط كبير في ميدان التنقيب منذ مرحلة مبكرة بعد تأسيسها . وأصبحت منذ عام 1968 أهم شركة عاملة في مضمار التنقيب عن النفط في الجزائر، وفي عام 1969 أصبحت شركة سوناطراك تملك حصة من مساحات التنقيب بـ 65 بالمئة من المجموع، وعلى إثر قرارات التأميم لسنة 1971 وتنازل الشركات الفرنسية عن مساحات أخرى من رخص التنقيب العائدة لها، فإن مساحة مناطق التنقيب الجزائرية كانت عام 1972 تغطي (815.000 كلم²)، منها (800.00 كلم²) تعود كليا لسوناطراك، و(15.000 كلم²) لشركات أجنبية تساهم فيها سوناطراك بنسبة 51 بالمئة، وتساهم بالباقي شركات إيراب الفرنسية، وشركة قيتي الأمريكية .

وقد بادرت سوناطراك وحدها في بداية الأمر، إلى إتباع سياسة التنقيب والبحث عن البترول، وتحملت وحدها العبء الشبه الكلي لتلك العمليات، وتمكنت من اكتشاف عدد من الحقوق الجديدة، غير أنها أمام ضخامة الأعباء المالية اللازمة لعمليات التنقيب (إذ بلغت الاستثمارات التي تحمّلها سوناطراك في ميدان التنقيب خلال الفترة من بداية 1966 حتى منتصف 1971 ما قيمته 01.37 مليون دينار جزائري .

وساعدت جملة من الأسباب سوناطراك إلى ضرورة إشراك شركات نفطية أجنبية لتحمل معها الأعباء المالية المتعلقة بعمليات التنقيب إذا ما وافقت هذه الشركات في الدخول في ترتيبات مع الشركة الوطنية ضمن إطار قانون البترول الجزائري الجديد، وبالشكل الذي يحافظ على سيادة البلاد وإشرافها على توجيه استثمار ثرواتها النفطية، وكان من بين الأسباب الداعية إلى ذلك نجد:

ضعف مستوى إنتاج البترول خلال سنة 1973 عن المستوى المرسوم من قبل سوناطراك خاصة وأنه كانت قد أبرمت عقود لتصدير النفط للخارج، وأن أضمن طريقة لضمان زيادة الإنتاج هي تحقيق اكتشافات جديدة من شأنها أن تعمل على رفع مستوى الإنتاج، وأن تحقيق مثل هذه الاكتشافات يقتضي تكثيف عمليات التنقيب وزيادة الاستثمارات في هذا المجال.

وتجدر الإشارة إلى أن شركة سوناطراك كانت قد وجهت مذكرة هامة في شهر سبتمبر 1973 للشركات المتعاقدة على شراء النفط الجزائري لأجل طويلة .

وتتضمن هذه المذكرة عدة نقاط هامة، فهي من ناحية تطالب الشركات المتعاقدة برفع الأسعار الواردة في العقود بمبلغ يصل إلى 01.40 دولار عن كل برميل في المتوسط بالمقارنة مع السعر القديم المنصوص عليه وهو 03.60 دولار للبرميل، كما أنها تتضمن النص على أسلوب لتعديل العقود طويلة الأجل أو إعادة النظر فيها في المستقبل، كما أنها تشير نقطة أخرى هامة تتعلق بتجديد الاحتياطات البترولية وضرورة مساهمة الشركات الأجنبية المستوردة للنفط الجزائري في جهود التنقيب .

إن هذه المذكرة تمثل أهمية من الدرجة الأولى ليس فقط بالنسبة للجزائر، وإنما كذلك لمجموع البلدان المصدرة للنفط، خاصة عندما يتعلق الأمر بمستقبل تحديد الأسعار للنفط، وهو ما يثير خلاف بالنسبة إلى ضرورة رفع الأسعار المتعاقد عليها بما يتماشى مع الارتفاع السريع والمستمر للأسعار في السوق العالمية، ومن هذا المنطلق وبالاستناد إلى حجج قوية مدعومة بالأرقام، فإن المذكرة السابقة تثير مشكلتين لها أهمية بالغة بالنسبة لجميع الشركات الوطنية لبلدان منظمة الأوبك :

المشكلة الأولى: تتعلق بعملة الحساب والدفع المنصوص عليها في عقود التصدير، ومسألة ربط هذه العملة بجداول قياسية، مما يستتبع رفع أسعار البيع إذا ما ارتفعت أسعار بعض الحاجيات الأخرى، أو حصل تخفيض في قيمة العملات...إلخ.

المشكلة الثانية: وهي تتعلق بتجديد الاحتياطات البترولية، ومساهمة الشركات الأجنبية في جهود التنقيب .

وقد كان لهذه النقاط التي طرحتها سوناطراك أفكارا جديدة وأصلية تبنت أسسا من شأنها أن تلقى انتشارا واسعا قد تتبناه بلدان أخرى في الأوبك بصورة أو بأخرى من خلال المبادرات الهامة التي قامت بها الجزائر في ميدان النفط (التأميم، مشاركة الشركة الوطنية بنسبة لا تقل عن 51 بالمئة، إلزام الشركات الأجنبية بإعادة ترحيل جزء من حاصلات البيع إلى الجزائر، إجراءات المحافظة على الحقوق النفطية).

أما فيما يتعلق بمدى مساهمة الشركات الأجنبية في عبء وجهود عملية التنقيب، فقد طالبت سوناطراك بموجب المذكرة السابقة من الشركات المشترية للنفط الجزائري تخفيض الكميات الواردة في العقود لسنوات 1973-1974-1975 على ضوء التقديرات الجديدة للإنتاج الجزائري عند مستوى يقل عن مستويات الإنتاج التي كانت متوقعة من قبل، والتخفيض المقترح هو(نسبة 07 بالمئة لسنة 1973، ونسبة 25 بالمئة بالنسبة لعامي 1974-1975) .

(غير أن هناك أسباب قد جعلت من الإنتاج الجزائري للنفط لا يصل إلى المستويات التي كانت متوقعة له وهي :

01-التأخر في تطوير بعض الحقوق لأسباب فنية أو للتأخر في التجهيزات.
02-تم تخفيض معدلات إنتاج بعض الحقوق الجزائرية القديمة لاعتبارات مستمدة من ضرورة المحافظة على الحقوق .

03-المعدل المنخفض للاكتشافات المتحققة، وذلك بسبب تخفيض النشاطات التنقيبية عام 1971 نتيجة تخفيض العائدات البترولية على إثر الأزمة البترولية الجزائرية-الفرنسية .

وأضافت المذكرة إلى أن أحد الأسباب التي اضطرت سوناطراك إلى تخفيض الكميات المتعاقد عليها، هو انخفاض معدل الاكتشافات المتحققة نتيجة انخفاض نشاطات التنقيب في عامي (1971-1972)، مستويات الإنتاج المأمولة يمكن أن تتحقق بمتابعة برنامج تنقيب نشيط، وأنه على الشركات التي تستهلك مصادر الطبيعية التي تنفذ، ولا تتجدد أن تقدم مساهمتها للبحث عن مصادر جديدة .

وقد استندت المذكرة إلى هذه الحجج والاعتبارات لمطالبة المشتريين للنفط الجزائري بأن يلتزموا بالمساهمة في جهود التنقيب، وفي حالة موافقة الشركة المشترية على المساهمة الفعلية في عمليات التنقيب فإن هذا الالتزام يحدد بمبلغ لا يقل عن 35 سنت أمريكي عن كل برميل يجري استلامه، وفي هذه الحالة فإن الشركة المشترية التي تلتزم بإنفاق مبلغ حده الأدنى 35 سنت أمريكي عن كل برميل تدخل في المشاركة مع سوناطراك طبقا للقانون الجزائري الجديد، أي أن سوناطراك تملك 51 بالمئة من أسهم المشاركة، والشركة الأجنبية هي التي تتحمل مخاطر التنقيب وحدها حتى اكتشاف النفط بكميات تجارية، ثم تستعيد 51 بالمئة مما أنفقته على التنقيب، ويكون لها الحق في 49 بالمئة من إنتاج النفط الخام تنصرف فيها حسبما تشاء، وتكون خاضعة لنظام ضرائبي وفق التشريع الجزائري الذي هو موافق خلال تلك الفترة مع أنظمة الأوبك، أما المشترون الذين لا يرغبون في أن يساهموا مباشرة في عمليات التنقيب فيمكنهم أن يفوا بهذا الالتزام عن طريق دفع مبلغ مقداره 20 سنت أمريكي عن كل برميل يتم استلامه.

ونتيجة لتلك الظروف والمعطيات التي سادت تلك الفترة، فقد تجاوزت شركات كثيرة مع دعوة سوناطراك لها المشاركة في عمليات التنقيب عن النفط في البلاد، وكانت الجزائر خلال عام 1973 تتفاوض مع حوالي عشرين شركة، من بينها شركات كبرى (شل، أسو، موبيل) للدخول في مثل هذه الشركات، وهناك عدة اعتبارات تفسر مدى اهتمام الشركات للحصول على عقود للتنقيب عن النفط وإنتاجه في الجزائر منها، بالإضافة إلى زيادة الطلب في البلدان المصنعة، نوعية البترول الجزائري الخفيف الخالي من الكبريت وقربه من أوروبا، مما يوفر نفقات النقل المتزايدة بالمقارنة مع المناطق الأخرى الهامة للإنتاج (مثل منطقة الخليج العربي)، وكذلك النتائج المشجعة لعمليات المسح الجيوفيزيائي التي تمت خلال السنوات الثلاث الماضية في الجزائر .

ويذكر أنه كانت قد أبرمت ست اتفاقيات مع شركات أجنبية مختلفة، خلال بداية 1973 حتى شهر يناير 1974 من أجل التنقيب عن النفط وإنتاجه في الجزائر ضمن إطار قانون البترول الجزائري

الجديد، وهذه الشركات هي (شركة صن أويل الأمريكية، شركة هيسبانويل الإسبانية المؤسسة البولونية كوبيكس شركة توتال من مجموعة الشركة الفرنسية للبترول، الشركة الألمانية ديمنكس)، والحقيقة أنه أبرم عقدان مع ديمنكس، أحدهما لحساب ديمنكس نفسها، والأخر لحساب مجموعة من الشركات الألمانية تمثلها في العقد مع شركة ديمنكس، وهذه العقود المبرمة مع ديمنكس هي أهم الاتفاقيات المبرمة من حيث أن الحد الأدنى للالتزام الإنفاق على عمليات التنقيب يصل مجموعه فيها إلى 103 مليون دولار، مؤسسة ألف-إيراب الفرنسية، وهذه الاتفاقيات الست تغطي مساحة قدرها (90.500 كلم²) وتنص على التزام بالإنفاق خلال مرحلة التنقيب يبلغ حده الأدنى 300 مليون دولار. ومن الواضح أن هذه الاتفاقيات والتزامات الإنفاق التي تنص عليها سيكون من شأنها تكشف عمليات التنقيب في الجزائر من أجل تحقيق اكتشافات جديدة، والعمل على تحقيق مستويات أعلى للإنتاج، وقد أجري التفاوض مع العديد من الشركات لإبرام اتفاقيات مماثلة. وهناك عدد من الخصائص المشتركة بين جميع الاتفاقيات التي تم إبرامها (ضمن إطار قانون البترول الجزائري الجديد):

01-فترة التنقيب تتراوح بين 03 إلى 05 سنوات.

02-تلتزم الشركة الأجنبية بأن تتفق حدا أدنى من المبالغ على عمليات التنقيب خلال فترة التنقيب المذكورة وتحمل الشركة الأجنبية وحدها عبء ومخاطر عمليات التنقيب إلى أن يتم اكتشاف النفط بكميات تجارية، وحينذاك ترد لها سوناطراك 51 بالمئة من النفقات بكميات معينة، وخلال فترة معينة (بصورة عامة يجري التسديد بمعدل 10 بالمئة سنويا من قيمة النفط، العائد لسوناطراك من الحقل المنتج).

03-تقوم سوناطراك بنفسها بدور منفذ العمليات، خلال مرحلة التنقيب، في نصف المناطق المشمولة بالاتفاقية على الأقل (في بعض هذه الاتفاقيات التي تغطي ثلاث رخص تنقيب تقوم سوناطراك بدور المنفذ العمليات في رقتين من رقع التنقيب الثلاث، مثلا).

04-تنشأ مشاركة بين سوناطراك والشركة الأجنبية تملك فيها سوناطراك دائما 51 بالمئة على الأقل من الأسهم وسوناطراك هي التي تتولى دور منفذ الأعمال في جميع المناطق المشمولة بالاتفاقية خلال مرحلة الاستغلال بعد تحقيق الاكتشاف التجاري، وتحدد مدة مرحلة الاستغلال بما لا يزيد عن 12 سنة (يمكن أن تمدد خمس سنوات أخرى بشروط خاصة).

05-جميع الغاز الطبيعي المكتشف يكون ملكا خالصا لشركة سوناطراك، ولا يكون للشركات الأجنبية أي حق عليه.

06-تأخذ الشركة الأجنبية 49 بالمئة من النفط الخام الناتج، وتخضع لدفع ضريبة دخل وريوع طبقا للتشريع الجزائري بالنسبة لكميات النفط التي تستلمها.

07-جميع المنازعات التي تنشأ سواء بين الدولة، والشركة الأجنبية، أو بين الشركة الوطنية سوناطراك والشركة الأجنبية تكون من الاختصاص المطلق للمحاكم الجزائرية.

2.2- استثمار الغاز الطبيعي وصادراته:

أصبحت الجزائر منذ 1965، على إثر الاتفاقية الجزائرية-الفرنسية المبرمة في ذلك العام، تتمتع باحتكار التصرف في كافة إنتاج الغاز الطبيعي في البلاد، وأصبح استغلاله وتصديره محصورا بالدولة خاصة وأن الجزائر في تلك الفترة، كانت تملك احتياطيها ضخما من الغاز يزيد عن 3000 مليار متر مكعب حسب تقديره في نهاية عام 1971، مع العلم أن الغاز يعتبر أكثر ثروة طبيعية في البلاد، لا سيما بعد الأهمية الكبيرة التي أولتها الجزائر لتطوير صناعة الغاز ضمن إطار سياسة التصنيع وتنمية الاقتصاد الوطني، بالإضافة إلى الزيادة المطردة في صادرات الغاز للمساهمة في تمويل مشاريع التنمية الجزائرية الطموحة، فإن تكثيف عمليات استثمار الغاز يشكل بالنسبة للجزائر وسيلة لتغطية احتياجات السوق المحلية للطاقة، وهي احتياجات متزايدة وخدمة للنمو الاقتصادي في البلاد، وكانت الجزائر قد تعاقدت قبل عام 1972 على تصدير ما يزيد عن 20 مليار متر مكعب في السنة، في ظل امتلاك الجزائر لمصنع واحد لتسييل أو إسالة الغاز، ألا وهو معمل كاميل في أرزيو، قرب وهران، وطاقته 02.4 مليار متر مكعب في السنة، وقد تم خلال عام 1972 تشغيل معمل التسييل الذي كانت قد أنشأته شركة مختلطة جزائرية-فرنسية هي (شركة سوماغاز)، غير أنه أصبح منذ ديسمبر 1971 ملكا خالصا لسوناطراك وطاقته في تلك الفترة 03.7 مليار متر مكعب، حيث كانت تعمل به ثلاثة خطوط في تلك الفترة عندما أقدمت الجزائر على إنشاء خطوط نقل الغاز اللازمة لتلبية احتياجات صناعة التسييل المتطورة، والصادرات المتزايدة واحتياجات السوق المحلية.

وقد واصلت سوناطراك جهودها الكبيرة في ميدان تطوير صناعة الغاز وزيادة صادراته :

ففي ميدان صادرات الغاز، كانت سوناطراك قد أبرمت خلال عام 1972 عقودا أخرى لتصدير الغاز تغطي حوالي 30 مليار متر مكعب في السنة، بالإضافة إلى حوالي 20 مليار متر مكعب في السنة كانت قد تعاقدت عليها كما رأينا قبل عام 1972.

كما أبرمت مزيدا من العقود خلال عام 1973 مع عدد من الشركات الأوروبية، ومن أبرز العقود التي تم إبرامها بعد عام 1971 نذكر :

*-العقد المبرم مع كونسورتيوم من الشركات الأوروبية يضم (سبع شركات: فرنسية-بلجيكية-ألمانية الغربية -سويسرية ونمساوية)، وقد أبرم العقد المبدئي في 15 ديسمبر 1972، وكان يغطي 13 مليار متر مكعب في السنة على أن تبدأ الصادرات عام (1977-1978)، وتمتد لفترة عشرين سنة، ثم زيدت الكمية المتعاقد عليها إلى 15.5 مليار متر مكعب (بعد أن أنظمت الشركات السويسرية والنمساوية إلى المجموعة).

وبهذا العقد ارتفعت الكميات المتعاقد على بيعها لأوروبا الغربية إلى 22 مليار متر مكعب في السنة .

*-العقد المبرم بتاريخ 24 ديسمبر 1973، ويغطي كمية من 10-12 مليار متر مكعب في السنة.

*-العقد المبرم بتاريخ 19 أكتوبر 1973 مع شركة إيني الإيطالية لتصدير 11 مليار متر مكعب في السنة من الغاز الجزائري لإيطاليا لفترة 25 سنة (ومن خصائص الميزة لهذا العقد أن تنفيذه يقتضي إنشاء خط أنابيب ضخم لنقل الغاز طوله 1400 كلم يبدأ من حقل حاسي الرمل وينتهي في جنوب إيطاليا،

ويمتد قطاع منه طوله 890 كلم من حاسي الرمل إلى رأس بون في تونس، ويقام خط لنقل الغاز تحت البحر طوله 156 كلم من الساحل التونسي إلى جنوب صقلية، ثم ينشأ خط يخترق صقلية طوله 3301 كلم، ويخترق الجزء الأخير من الخط مضيق مسينا عبر مسافة طولها 15 كلم)، وبهذا العقد المبرم مع شركة اني الإيطالية يرتفع مجموع كميات الغاز الطبيعي الجزائري المتعاقد على بيعها لأوروبا الغربية إلى (43-45 مليار متر مكعب) في السنة.

أما كميات الغاز الجزائري التي كان قد تم التعاقد على بيعها لشركات أمريكية، فقد ارتفعت خلال عام 1973 إلى ما مجموعه 32.1 مليار متر مكعب، إلا أنه تم في بداية عام 1974 إلغاء عقدين لبيع الغاز لشركات أمريكية هما: العقد الثاني المبرم مع شركة ديستريغاز لتسليم 1.37 مليار متر مكعب في السنة، وقد ألغي هذان العقدان لأن السلطات الأمريكية لم تكن قد منحت تصريحها للشريكتين المعنيتين قبل انتهاء المدة المحددة لذلك في العقود وهي 31 ديسمبر 1973 ديستريغاز والباسو الأولان فقد تم إقرارهما من قبل لجنة الطاقة الفيدرالية الأمريكية، وبإلغاء العقدين المذكورين تنخفض كمية الغاز المتعاقد على بيعها لشركات أمريكية إلى 20.9 مليار متر مكعب في السنة. وتبعاً لها تقدم يكون المجموع الكلي لكميات الغاز الجزائري المتعاقد على بيعها حتى نهاية شهر فبراير 1974 حوالي (63.6 - 70.9 مليار متر مكعب في السنة).

-الخاتمة:

وفي الأخير، وعلى ضوء ما سبق ذكره، يمكن القول أن التجربة الجزائرية لتأمين النفط كان لها دور فعال في ترسيخ وثبات مفهوم السيادة الاقتصادية للدولة على ثرواتها ومواردها الطبيعية، وكذا ركيزة أساسية لتحقيق التنمية، وهو ما حدا ببعض الدول النفطية إلى نقل هذه التجربة الفريدة من نوعها، إلى بلدانها مثل ليبيا والعراق.

ومن بين النتائج المتوصل إليها من هذه الدراسة ما يلي:

01- أن الاستقلال السياسي يستتبع بالضرورة فك قيود التبعية، والتي بدورها تتطلب التحرر من التبعية الخارجية والأجنبية، ولن يتسنى ذلك للدولة المالكة لقطاع المحروقات إلا بتحقيق السيطرة الكاملة والتامة على كافة مراحل الصناعات النفطية والغازية، بدءاً بالبحث والتنقيب حتى استخراج الخام، وعدم الاكتفاء بتصديره خاماً، ثم نقله وتكريره إلى الأسواق الاستهلاكية، وبهذه الصورة حينئذ سوف يتم التحرر من قيود التبعية الاقتصادية، وبعدها تحقيق سيادة الدولة المنتجة للبتترول والغاز الطبيعي على مواردها وثرواتها الطبيعية.

02- مكنت التجربة الجزائرية لتأمين النفط تفعيل دور شركة سوناطراك لمواجهة منافسة شركات البترول العالمية وتعزيز موقعها التفاوضي الدولي، وبالتالي العمل على صيانة سيادة الدولة، بالتكثيف من حد نشاط وأطماع وسيطرة الشركات الأجنبية الكبرى عندما يتعلق الأمر بالتعامل معها، خاصة وأن هذه الشركات لها القدرة على التغلغل في اقتصاديات الدول المضيفة، والهيمنة على الصناعات البترولية بمراحلها المختلفة، ويتحقق ذلك بالتأثير على هذه الشركات لإجبارها على إتباع سياسة تتفق ومصالح الدولة المنتجة للمحروقات.

03-إن التجربة الجزائرية لتأميم النفط وضحت وأزاحت الستار عن أساس العلاقات الجزائرية-الفرنسية غير المتكافئة وغير المتوازنة، والتي يسودها التعقيد والغموض والحساسية المفرطة، وجوهر هذه العلاقة تكمن في الخلاف النفطي والتباين في فحوى الإستراتيجيتين منذ العهد الاستعماري .

04-إن النهوض بالتنمية في الجزائر، لا يمكن أن يتحقق بأي سبب من الأسباب وبالكيفية المرجوة ما لم يتم تكريس مبدأ السيادة على قطاع المحروقات وتطويره، سيما في ظل تحديات وخطر مرحلة ما بعد النضوب وعدم وجود سياسة طاقوية تنموية بديلة واضحة المعالم .

05- إن اعتبار التجربة الجزائرية لتأميم النفط الأولى من نوعها في التجارب العربية، على الأقل أنها كانت ناجحة إلى حد ما، واستطاعت الجبلولة دون الاحتكار الفرنسي للثروة الإستراتيجية للجزائر، وفد لقيت في تلك الفترة ردود فعل واستنكار من قبل الدول المصنعة الكبرى بين الرفض والتأييد.

06- إن النجاح في تجسيد الدولة لمبدأ السيادة على القطاع الحيوي والاستراتيجي لهو ضرورة عصرية لاستكمال الاستقلال السياسي، والتحرر من التبعية الاقتصادية، إذ لا يتصور وجود استقلال سياسي بدون تحرر اقتصادي، ولن يكون هذا التحرر حقيقة واقعية ملموسة، إلا في ظل ممارسة سيادة فعلية على قطاع المحروقات .

وهناك مجموعة من التوصيات، ينبغي على الدولة الأخذ بها لترسيخ المفهوم الحقيقي لتأميم النفط وهي:

- على الشركات البترولية الوطنية سوناطراك والشركات الفرعية التابعة لها أن تتخلص من تبعيتها المتزايدة للشركات البترولية العالمية، وليس من سبيل إلى ذلك إلا بضرورة تفعيل دور البحث والتطوير الذي يجب أن يحظى بالاهتمام الأولوية وبكل الدعم المالي والمعنوي من طرف صناع القرار، وسيمكنها ذلك من الاستقلال بتكنولوجيا استكشاف البترول والتنقيب عنه وإنتاجه وزيادة قدرات صناعة مواده المشتقة بتطوير تكنولوجيا صناعة التكرير والصناعة البتروكيمياوية كنتيجة لسنوات طويلة من الخبرة والاحتكاك، مما سيتيح لها إمكانية الاستقلال بمشاريعها وبالتالي تتجنب القيود التي تحد من سيادتها، بالإضافة إلى تعظيم إيراداتها والحد من استنزاف ثرواتها التي طالما حولتها الشركات العالمية إلى الدول الأم في شكل أرباح وضرائب .

-تفعيل دور شركة سوناطراك لمواجهة منافسة شركات البترول العالمية وتعزيز موقعها التفاوضي الدولي، وبالتالي العمل على صيانة سيادة الدولة، بالتكثيف من حد نشاط وأطماع وسيطرة الشركات الأجنبية الكبرى عندما يتعلق الأمر بالتعامل معها، خاصة وأن هذه الشركات لها القدرة على التغلغل في اقتصاديات الدول المضيفة، والهيمنة على الصناعات البترولية بمراحلها المختلفة، ويتحقق ذلك بالتأثير على هذه الشركات لإجبارها على إتباع سياسة تتفق ومصالح الدولة المنتجة للمحروقات .

- لفق قيود التبعية لا بد من ترسيخ فكرة (الارتباط والتلازم بين الاستقلال السياسي والاستقلال الاقتصادي)لأن الاستقلال السياسي يستتبع بالضرورة فك قيود التبعية، والتي بدورها تتطلب التحرر من التبعية الخارجية والأجنبية، ولن يتسنى ذلك للدولة المالكة لقطاع المحروقات إلا بتحقيق السيطرة الكاملة والتامة على كافة مراحل الصناعات النفطية والغازية، بدءا بالبحث والتنقيب حتى

استخراج الخام، وعدم الاكتفاء بتصديره خاما، ثم نقله وتكريره إلى الأسواق الاستهلاكية، وبهذه الصورة حينئذ سوف يتم التحرر من قيود التبعية الاقتصادية، وبعدها تحقيق سيادة الدولة المنتجة للبترول والغاز الطبيعي على مواردها وثرواتها الطبيعية.

- الاستمرار في التعاون بين بلدان الأوبك للمحافظة على تماسكها، وتوطيد سيادتها أكثر على قطاع المحروقات، وقد أظهرت العلاقات الدولية في مجال الطاقة عامة، أن ثبات منظمة الأوبك في وجه الهجمة الشرسة للشركات العالمية وحكوماتها كان سنداً قوياً وحقيقياً للدول المنتجة المصدرة في تقوية موقعها التفاوضي ودفاعها عن حقوقها، كما يجب تقوية التشاور والتعاون بين منظمة الأوبك والبلدان المنتجة للبترول المستقلة (خارج منظمة الأوبك).

قائمة المراجع:

أولاً: المراجع باللغة العربية

01- الكتب:

- محمد حلمي مراد، أصول الاقتصاد، الجزء الأول، القاهرة، 1961.
 - عبد الهادي حسن طاهر، تحديد الدخل في صناعة البترول الدولية، القاهرة، 1968.
 - عاطف سليمان، معركة البترول في الجزائر، دار الطليعة لطبع والنشر، بيروت، الطبعة الأولى، أفريل، 1974.
 - عمرو محي الدين، التنمية والتخطيط الاقتصادي، القاهرة، 1972.
 - خلاف عبد الجابر خلاف، إحتكار أجهزة النفط التنظيمية، القاهرة عام 1985.
 - يسري محمد أبو العلا، نظرية البترول بين التشريع والتطبيق، دراسة تاريخية اقتصادية سياسية، مع الإشارة للنماذج التشريعية البترولية العالمية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008.
- 02- الرسائل الجامعية:

- إسماعيل عبد الرحمن الشلبي، رؤوس الأموال العربية وتمويل التنمية الاقتصادية للدول العربية- دراسة عن التكامل المالي العربي ودوره في تحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول العربية، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، 1978.
- علي عبد الرحمن البحر، اكتشاف البترول وانعكاساته المستقبلية على اقتصاد الجمهورية العربية اليمنية، رسالة دكتوراه -كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.
- عبالوي محمد أرزقي، التأميم في ضوء التجربة الجزائرية في مجال النفط رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 1974.

03- المقالات والمداخلات العلمية:

- تدخل الرائد، بشاني محمد مجلة الجيش الشعبي الوطني، مجلة شهرية عسكرية سياسية وثقافية تصدرها الإدارة المركزية للمحافظة السياسية للجيش الوطني 1972، الجيش عدد خاص.
- جورج قورم، السوق المالية العربية، خلقها وتطورها، محاضرة أقيمت في مؤتمر التعاون المصرفي بأبو ظبي، مارس 1976 ونشرت بمجلة النفط والتعاون العربي، المجلد الثالث، العدد الأول، عام 1977.

المجلد: 06	العدد: 02	السنة: جوان 2020-شوال 1441 هـ	ص: 31- 53
- محمد سلطان أبو علي، التنمية الاقتصادية داخل دول الأوبك ، ندوة أساسيات صناعة النفط والغاز، الجزء الثاني، الدراسات الاقتصادية والتي عقدت بالكويت من 05 يناير إلى 04 مارس 1976.			
- تقرير المدير العام لمكتب العمل العربي بعنوان ، نحو تحقيق التوجيهات القومية في مجال تنقل القوى العاملة في الوطن العربي ، مؤتمر العمل العربي-الدورة 14-بغداد، مارس 1986.			
- أحمد جامع، التخطيط الشامل للتنمية، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية —العدد 02، كلية الحقوق ، جامعة عين شمس ، يوليو 1967.			
- د، كتوش عاشور ، و بلعزوز بن علي،الغاز الطبيعي الجزائري ورهانات السوق الغازية،مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسية بن بوعلي، العدد الثاني.			
- صادق المهدي ،ملاحظات حول الصناعة النفطية في الوطن العربي وعلاقتها بتمويل التنمية والتعبئة، مؤتمر الاقتصاديين العربي الثاني، بغداد، المنعقد من الفترة (08 إلى 13 مارس) ، 1969.			
- أشغال المؤتمر الخامس لحزب جبهة التحرير الوطني في 19 ديسمبر 1983.			
- تصريح للرئيس الراحل هوارى بومدين ، في أول أكتوبر 1973 لمجلة (CHRISTIAN SCIENCE MONITOR)			

04-القوانين والتشريعات:

- الميثاق الوطني لسنة 1976.

- المرسوم رقم 491 / 63 في 31-12-1963

05-المجلات والجرائد:

-مجلة البترول والغاز الطبيعي .

- صحيفة المجاهد الأسبوعية ، 25 فبراير 1983.

- نشرة المركز الجزائري للإعلام والثقافة ، بيروت ، مارس 1973.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

- SAMIT Amin « développement et environnement » Revue tier-mondes —Janvier.mars 1978..

-CLAUDE Baltz —ALAIN champenois « L'information scientifique et technique et son analyse économique » Article publié dans revue d'économie politique —Janvier-Février 1978 1 no1. 88eme.

-MOHAMED El Hocine « Economie du developpement de l'Algerie » OPU Alger 1981..

-MICHEL Virally « vers un droit dédeveloppement » Annuaire francais de droit international — CNRS.1995..

-ALLAM Mohamed Saad « L'application de la notion de service public dans les pays arabes en matieres d'exploitation pétrolière »Université de Paris ,2ème .1/6/1977.-